S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/1
2 January 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ موجهة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإريتريا لدى الأمم المتحدة الى رئيس مجلس الأمن

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل طيه بيان حكومة إريتريا بشأن جهود المصالحة في الصومال، الذي أصدرته وزارة خارجية إريتريا في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) تيسفا عالم سيُّوم
القائم بالأعمال بالنيابة

020198 020198 98-00102

مرفق

بيان حكومة إريتريا بشأن جهود المصالحة في الصومال، الذي أصدرته وزارة خارجية إريتريا في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧

لم تنفك حالة الاضطراب الأليمة التي اكتنفت الصومال طوال السبع سنوات الأخيرة تشكل مصدرا لقلق بالغ الى أقصى حد بالنسبة لأصدقاء الشعب الصومالي ولمن يريدون له الخير. أما حكومة إريتريا وشعبها، فإن روابط التضامن والاحترام المتبادل العريقة التي تصلهما بإخوانهما الصوماليين، والتي تمت تنميتها أثناء الكفاح التحريري المسلح، قد شكلت أسبابا إضافية دفعتهما الى القيام بدور فاعل في الجهود دون الإقليمية الرامية الى تيسير التسوية التي حان وقتها للنزاع المأساوي منذ الأيام الأولى من اندلاعه.

وإنها لحقيقة أن حكومة إريتريا قد أعربت باستمرار عن انتقادات للتدخل الدولي، بقيادة الولايات المتحدة، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، بسبب ما اتسم به، بجلاء، من أوجه القصور، وخاصة بسبب تقيده زمنيا بآجال قصيرة وتركيزه، دون موجب، على الجانب العسكري، وفي غضون الأشهر التالية، تم تحويل اتجاه المسعى عن أهدافه ومقاصده الأصلية نتيجة لتعقيدات ناشئة عن النهج الخاطئ الذي توخته عملية الأمم المتحدة في الصومال ومكتب الأمين العام للأمم المتحدة. وقد اعترضت حكومة إريتريا بعد ذلك بقوة واحتجت بشدة على الخروج عن مسار المبادرة الأصلية، التي أصبحت عندئذ معتمة إذ هيمن عليها هدف وحيد تمثل في معاقبة الجنرال عيديد، وأوضحت الحكومة الإريترية، عن صواب، أن المطاردة المحيرة للجنرال عيديد ستتسبب، دون مبرر، في وقوع ضحايا مدنية، وسوف تثير عداء فصيلة بأكملها وتُضعف التأييد الدولي للتدخل.

في ضوء هذه التجارب السلبية، وبعد أن مر بعض الوقت دون إحراز أي تقدم ملموس على الساحة الصومالية، قامت حكومة اثيوبيا الاتحادية بمبادرة تنظيم لقاء لمجموعات سياسية صومالية عديدة في صوديري في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. لقد كان ذلك وفقا للولاية المسندة إليها من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وكذلك من منظمة الوحدة الأفريقية، ومثّل في هذا الصدد مسعى جماعيا على الصعيد دون الإقليمي. وبالطبع، فإن حكومة إريتريا رحبت بمحاولة المصالحة الجديدة هذه. بيد أنها أعربت عن تحفظات، عن طريق القنوات الملائمة بما في ذلك اجتماعات قمة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، مؤكدة على الضرورة الحتمية لكفالة المشاركة الكاملة للحركات الخاضعة لقيادة حسين عيديد وغيره في عملية صوديري للسلام.

وقد اضطلعت حكومة جمهورية مصر العربية بمسعى في الشهر الماضي لتعزيز المصالحة بين الأحزاب الصومالية. ولعثرة الحظ، فإن جولة المفاوضات الأخيرة هذه لم تؤد إلى التعزيز المطلوب لعملية بناء توافق الآراء وتحقيق المصالحة بين المتنازعين الصوماليين الرئيسيين.

وفي ظل هذه الظروف، تود حكومة إريتريا أن تكرر آراءها المتبنّاة منذ زمن طويل فيما يتعلق بالجهود التي تستهدف تعزيز السلام والمصالحة في الصومال.

(أ) أن أي مسعى يجب أن يأخذ في الاعتبار مدى تعقد وحساسية الأزمة الصومالية؛

(ب) أن المساعي التي تؤدي بشكل غير متعمد أو متعمد إلى استبعاد طرف أو آخر، أو تقلب الميزان، فيما يبدو، لصالح حزب أو تكون على حساب المصلحة المفهومة لحزب آخر، لن تنجح في تحقيق السلام والمصالحة المنشودين. بل إن هذه الجهود الحسنة النية قد تؤدي إلى أعمال عسكرية ومنازعات داخلية؛

(ج) يجب إدراك أن المشكلة في الصومال لا يمكن أن يحلها سوى الشعب الصومالي نفسه. وفي هذا الصدد، لا يمكن لمبادرة دولية أو دون إقليمية أن تحل محل هذا الشرط الأساسي. ويمكن للجيران المباشرين للصوماليين في المنطقة دون الإقليمية فضلا عن أصدقائهم في أماكن أخرى أن يسهّلوا بوضوح عملية المصالحة وبناء الثقة الصعبة والطويلة عندما يطلب إليهم المتنازعون الرئيسيون ذلك صراحة. بيد أنه يجب توخي أقصى قدر من الحذر لضمان عدم تجاوز هذا الدور الحفاز لحدوده.

وأخيرا، فإن حكومة إريتريا، في حثّها لأشقائنا الصوماليين على إبداء الشجاعة والحكمة اللازمين لوضع نهاية لهذه المأساة الدامية، تعرب عن استعدادها، كما العادة دائما، على الإسهام في عملية المصالحة بالاشتراك مع شركائها في المنطقة.

- - - - -